

المحاضرة : الرابعة

القسم: الحديث وعلومه

المرحلة: الثانية

المادة: مناهج شراح الحديث

مدرس المادة: م.د. قعقاع مهدي صالح

منهج القاضي عياض في كتابه «إكمال المعلم بفوائد مسلم»

ترجمة القاضي عياض:

هو: الشيخ العلامة عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض اليحصبي الأندلسي، ثم السبتي المالكي. ولد في سنة ٤٧٦هـ.

شيوخه:

الحافظ أبي علي الغساني، والقاضي أبي علي بن سكرة الصدفي، ومحمد بن حمدين، وأبي بحر بن العاص، وهشام بن أحمد.

تلاميذه:

الإمام عبد الله بن محمد الأشيري، والحافظ خلف بن بشكوال، ومحمد بن الحسن الجابري، والقاضي محمد بن عياض.

ثناء العلماء عليه:

قال خلف بن بشكوال: هو من أهل العلم والتفنن والذكاء والفهم .
قال ابن خلكان: إمام الحديث في وقته، وأعرف الناس بعلومه.

مصنفاته:

الشفاف في شرف المصطفى، وشرح حديث أم زرع، وجامع التاريخ، إكمال المعلم بفوائد مسلم، والتنبيهات.

وفاته:

توفي القاضي مغرباً عن وطنه سنة ٥٤٤ هـ.

تفصيل منهج القاضي عياض في كتاب «إكمال المعلم بفوائد مسلم»

- ١ - يعزو القول إلى قائله، سواء في السند أو المتن.
- ٢ - أن يأتي كلامه بعد كلام الإمام المازري في الحديث.
- ٣ - ما تركه الإمام من أجزاء في الحديث بغير تعليق أو شرح فإن القاضي يبدأ به.
- ٤ - يترك الكلام على الحديث إذا لم يكن عنده ما يضيفه إلى كلام الإمام.
- ٥ - يرجح بين الروايتين الصحيحتين بمقتضى السياق اللغوي.
- ٦ - يستفيد من النسخ المغايرة لنسخة مسلم المعتمدة لديه لبيان سبب الحديث وكشف عبارته.
- ٧ - يعرض المسائل الدقيقة على أهل العلم من شيوخه.
- ٨ - يميل إلى الاختصار في عرض المسائل الفقهية المتصلة بالحديث.

الفوائد لكتاب «إكمال المعلم».

- أولاً: أمور كشف عنها وأزال الابهام.
- ثانياً: ضبطه للنصوص وتصحيحه للتصنيف الواقع في فنون بعض كتب الحديث.
- ثالثاً: تقويمه للمصادر مع تصويبه للأراء الواردة في الكتب السابقة والمشملة على شرح مسلم.
- رابعاً: عنايته بالجوانب الفقهية في الحديث.
- خامساً: فوائد اخرى في الأصول والرجال واللغة.

قال العلامة أحمد شاكر : (وأما اذا كان ضعف الحديث لفسق الراوي أو اتهامه بالكذب ثم جاء من طرق اخرى من هذا النوع فانه لا يرقى الى الحسن بل يزداد ضعفا الى ضعف، اذ أن تفرد المتهمين بالكذب أو المجروحين في عدالتهم بحديث لا يرويه غيرهم يرجح عند الباحث المحقق التهمة ويؤيد ضعف رواياتهم، وبذلك يتبين خطأ المؤلف وخطؤه في كثير من كتبه في الحكم على أحاديث ضعاف بالترقي الى الحسن مع هذه العلة القوية) .

وهذا هو الحق الذي لا مرية فيه، فان الضعفاء قد يسرق بعضهم من بعض ويشتهر عندهم فقط، ولا نجده في روايات الثقات الأثبات مما لا يزيد الضعيف الا ضعفا على ضعف.

وقال ابن جماعة : (والضعف لكذب راويه وفسقه فلا ينجبر بتعدد طرقه) .

وقال الجرجاني : (وأما الضعيف لكذب راويه وفسقه لا ينجبر بتعدد طرقه كما في حديث: ((طلب العلم فريضة)) قال البيهقي: هذا حديث مشهور بين الناس واسناده ضعيف وقد روي من أوجه كثيرة كلها ضعيفة) .

أما تلقي العلماء لحديث بالقبول فهو من الأمور التي تزول به العلة وتخرج الحديث من حيز الرد الى العمل بمقتضاه، بل ذهب بعض العلماء الى أن له حكم الصحة؛ قال الحافظ ابن حجر : ((وجزم القاضي أبو نصر عبد الوهاب المالكي في كتاب الملخص بالصحة فيما اذا تلقوه بالقبول)) .

وقال ابن عبد البر في الاستذكار -لما حكى عن الترمذي أن البخاري صحح حديث البحر: ((هو الطهور ماؤه)) : وأهل الحديث لا يصححون مثل اسناده لكن الحديث عندي صحيح لأن العلماء تلقوه بالقبول) .